الديمقراطية عملية تنموية والتنمية عملية ديمقراطية في جمهورية العراق
(بحث في تخطيط التنمية الإقليمية)

م.م. علي ياسين عيد الله كلية التربية / جامعة ديالى
الباحث : حسين عبد المجيد حميد كلية التربية الاساسية / جامعة ديالى

المقدمـــة :

عندما يحاول أي بلد إحصاء مصادر القوة لديه فلن يقتصر الأمر على ذكر الموقع الجيوبولتكي ومصادر الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى ، بل يمتد ليشمل الواقع الديموغرافي الذي يمثل التماسك الاجتماعي لأبناء الوطن ، ومدى قدرة البلد على تطبيق الديمقراطية بمفهومها الحقيقي بعيداً عن تأ ثيرات المركز الاجتماعي والمركز الإداري والمركز السياسي والمركز العلمي والمركز الديني ، ومدى الإدراك الحقيقي لمفهوم التنمية الذي يؤدي بالتالي إلى استثمار الوقت والجهد والإمكانات ، وللأسف الشديد لم يشهد العراق ولادة التطبيق الحقيقي لمفهوم الديمقراطية والتنمية بكل أبعادها والذي يطمح الشعب والقيادات لتحقيقه ولهذا جاء بحثنا بعنوان (الديمقراطية عملية تنموية والتنمية عملية ديمقراطية في جمهورية العراق)، ليسلط الضوء على بعض المفاهيم الخاطئة التي علقت بأذهان بعض القادة والنخب .

وهناك مشكلة أساسية تعالجها الدراسة تتمثل في : مسألة الدليل النظري الخاطئ الذي تمت التغذية به (Feeding) في عقول القادة والمختصين فيها وامتلأت تلك العقول بخزين نظري خاطئ والذي أصبح دليلاً نظرياً خاطئاً أي يمثل عناوين خاطئة ، فالمفهوم السائد عن الجغرافية خاطئ وعن الديمقراطية خاطئ وكذلك التنمية كما سوف نرى بعد قليل .

وتكمن فرضية الدراسة : هل الديمقراطية عملية تنموية والتنمية عملية ديمقراطية في جمهورية العراق ؟ وما هي الشروط التي يجب أن تتوافر في القيادة السياسية للديمقراطية والتنمية في العراق ؟ .

وانطلقاً من الحرص الشديد فقد تضمنت حدود الدراسة العراق بوصفه وحدة واحدة .وهكذا جاء بحثنا الحالي وقد تضمن عدداً من المسائل الأساسية التي تلقي الضوء على الدليل النظري الصحيح المثبت في متن البحث حيث تضمن البحث العلمي الدقيق للمفاهيم التالية :

كان الدليل النظري الجغرافي للقطر العراقي واحداً من أساسيات البحث ثم تـ ه الدليل النظري الديمقراطية بالمفهوم الصحيح والدليل النظري للتنمية بمفهومه

الصحيح والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالمفهوم الصحيح والقدرة على الانجاز والمركزية والـ مركزية في التخطيط من اجل تحقيق المفهوم الصحيح للديمقراطية والتنمية ومن ثم بيان شروط القيادة السياسية للديمقراطية والتنمية .

اولاً : الدليل النظري الجغرافي

العراق إقليم جغرافي سياسي تبلغ مساحته الحقيقية (٤٤٤٤٤٥ كيلو متر مربع) . تعرضت أجزاء منه إلى النقل السياسي عبر عمليات تحوير الحدود بين العراق وجيرانه الدول الإسـ مية والعربية بعمليات تغير سياسية تقلل من مستوى دقة المساحة المشار إليها . وسكانه بحدود الـ ٢٤٠٠٠٠٠٠ نسمة عام (٢٠٠٠) بحسب الدراسة التي قام بها القسم السكاني التابع للأمم المتحدة ، بمعدل نمو يتراوح بين ٢ % لـ ٣ % [١] . وان كان الإحصاء السكاني العلمي الدقيق غائباً عنه حتى الوقت الحاضر لان الكثير من المشاكل الداخلية وضعف الأجهزة الإحصائية تجعل الحجم السكاني المشار إليه ليس بالدقة المطلوبة لأغراض تحقيق الديمقراطية أو تحقيق التنمية ، حيث توجد حاجة قصوى لأغراض مختلفة سياسية وتنموية لإحصاء سكاني علمي دقيق .

للعراق موقع جغرافي متميز في أهميته الإستراتيجية ، أما تركيبه الجغرافي الطبيعي فمتميز بشكل بارز في تنوعه التضاريسي والصحراء والماء حيث يشكل وحدة جيوفيزيائية رائدة وفي تنوعه المناخي أيضا حيث أن ما يترتب من إمكانية في التنوع الإنتاجي الوافر الذي يجعل من الاكتفاء الذاتي أمراً ممكناً ومتميزاً عن كافة الأقاليم الأخرى ، هذا بالإضافة إلى الثروات الطبيعية والموارد المعدنية ومصادر الطاقة الوافرة بالإضافة إلى العوامل التاريخية والبشرية.

أما سكان العراق فيتحقق بينهم مستوى من التآلف الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي الذي يشكل نسيجاً بشرياً تتحقق فيه وحدة الجزء والكل بشكل يكاد يكون مثالياً بحيث تحطمت على صخرة هذه الوحدة جميع المحاولات التي مارستها النظم الدكتاتورية والرجعية وسياساتها والعوامل الباطنية الكامنة وراءها او القوى العالمية التي كانت تهدف الى تمزيقه وخلق الصراعات بين أبنائه ، وسوف تتحطم جميع محاولات شرذمة القلوب العراقية في المستقبل وخاصة في محاولات التزييف والتزوير غير الموضوعي في إظهار تركيب الشعب العراقي بغير الصورة الصحيحة له ، وبالأدلة التالية :-

عند دراسة التركيب البشري لأية مجموعة بشرية فان الضرورة تفرض أن تعتمد أسس معينة تقاس في ضوئها التراكيب المختلفة لتلك المجموعة البشرية مثـ ً .

عند دراسة المجموعة البشرية العراقية على أساس التراكيب القومي فان نتائج القياس تعطي ٧٥- ٨٠% من الشعب العراقي عربـاً و١٥- ٢٠% اكراداً و٥% تركمان وأقليات أخرى ، أما إذا كان أساس التركيب على الدين فان ٩٨% من الشعب العراقي مسلمين و ٢% من الديانات الأخرى [٢]. والتشكيلة الرسمية المعلنة بشكل خاطئ

بمعايير المقياس العلمية حيث يقسم التركيب البشري للعراق على انه (سنة وشيعة وأكراداً وتركمان) فانه تزوير للحقائق العلمية القائمة لأنه تمت عملية خلط عشوائية بين التركيب القومي والتركيب الديني حيث لم تحصل عملية استنتاج صحيحة للتركيب البشري العراقي حيث أن الأكراد والتركمان هم من الناحية الدينية أما سنة أو شيعة ولا وجود لدراسة أية مجموعة بشرية على هذه الشاكلة إذا كان العلم هو الموجه للسياسة ، أما عندما تصبح السياسة هي الموجهة للعلم فأنها تعقد دورها القيادي وتدفع باتجاه المسيرة الخاطئة ، وبالنسبة للعراق تمت عملية تجزئة عشوائية حقيقية للشعوب العراقية قادت وسوف تقود في المستقبل في حال استمرار هذا التقسيم إلى ما يخل ويؤ ثر سلباً على التوجهات الديمقراطية والتوجهات التنموية حيث تكونت خ ل هذه المدة القصيرة أنواع من المشاعر التي تضعف وحدة الشعب العراقي ومسيرته المستقبلية . ونحن نعتقد ان هناك أيادي خفية تحرك هذا التوجه .

وسوف يتحطم هذا التوجه على صعيد وحدة الجزء والكل في المجموعة البشرية العراقية وذلك لان اللغة العربية هي ليست لغة قومية للعرب فحسب وإنما هي لغة إس مية للدين فهي لغة القرآن الكريم ولغة النبي العظيم(ﷺ) ولغة الأيمان والشهادة ولغة أهل الجنة والعالم الآخر ، وقد يستطيع أحد أن يلغي وجود الك م بالغة العربية في بعض المواقع في كردستان العراق مث ً ولكنه يستحيل عليه أن يلغي تكبيرات الآذان بالصـ ة خمسة مرات في اليوم آو يجعل الشعوب الإس مية تقرأ سورة الفاتحة بغير اللغة العربية او يلغي تأ ثير المحيط العربي على هذه المنطقة ، وسوف تفشل محاولات تحويل الأديان إلى قوميات لان الأديان تنتشر بالضرورة في جميع القوميات ، أن وحدة المجموعة البشرية العراقية قادرة ويجب أن تكون قادرة بفعل القوى الديمقراطية والتقدم إن تضمن لأية أقلية فيها جميع حقوقها القومية أو الثقافية أو الدينية واللغة والآداب من دون المساس بوحدة الشعوب العراقية التي تداخلت فيما بينها وتبادلت المصاهرة والمصير المشترك على نطاق واسع وتبادلت المصالح ومواقع الاستثماروبناء العـ قات بمستوى الحب والمودة ، أن الأسس الجغرافية العراقية الصحيحة تكون قواعد صلدة للديمقراطية وللتنمية إذا كانت هناك إدارة سياسية مخلصة ونزيهة وغير مسيرة أو موجهة من الباطن ضد الديمقراطية وللتنمية بنفس الوقت . أن مخاطر الدليل النظري الخاطئ تقود إلى نتائج خاطئة حتماً والدليل النظري الصحيح يقود إلى نتائج صحيحة [٣] .

ثانياً - الدليل النظري للديمقراطية

ما هو سائد عنها في المعنى اللغوي لها تعني أنها حكم الشعب . حيث أعطى المعنى اللغوي للديمقراطية وليس المحتوى النظري لها أنها حكم الشعب وهذا مصطلح قصدنا هنا لا معنى له ولا محتوى . لذلك تحول تجسيده النظري في البلدان النامية

والمتخلفة على انه مجموع العمليات التي لم تجد أي طريق لها في التطبيق حيث إمكانية التزوير والتحريف التالية :-

١. الانتخابات والترشيحات والمجالس النيابية والجمعيات المختلفة .
٢. الاستفتائية والاستبيان واخذ رأي الجمهور.
٣. حريات التنظيم الحزبي والسياسي والنقابي.
٤. حريات الصحافة والنشر والنقد والاعتراف.
٥. حريات التظاهر والاحتجاج.
٦. حريات المعارضة والكم.

وهكذا يتسع السجل اللفظي لمسميات لا تجد لها أي طريق في التطبيق ...

إن جميع هذه الاعتبارات لا تدخل ضمن مضمون الديمقراطية أو محتواها أو جوهرها، ولا تمس هذه سوى الجوانب الشكلية والمظهرية في الديمقراطية ، ومعروف أن عمليات تكييف المسائل المظهرية والشكلية من الأمور الممكنة وعمليات التكيف لها من الأمور الممكنة أيضاً عمليات التزوير والتأثير جائزة ، وهذا هو الإطار النظري الذي تدور فيه كل المسائل الديمقراطية في البلدان الدكتاتورية ولهذا لابد أن تبقى متخلفة وحركتها لا تتعدى التطور Development وسوف لن تدخل عالم التنميةGrowth لأنها تطفو على سطح الأشكال الديمقراطية أو ضمن عدم استعمال الأدوات الديمقراطية المشار إليها بينما هذه الأدوات كالبرلمانات والأحزاب والنقابات والصحف هي لحماية جوهر الديمقراطية الذي لازال غائباً في البلدان النامية والمتطورة حيث نجدها تستهلك الوقت وتستهلك الجهد وتستهلك الإمكانات ولكنها تسير بحركة بطيئة تشبه الحركة على محيط دائرة حيث تعود باستمرار إلى المواقع التي بدأت منها دون أن تقطع مسافات إلى الأمام ، أن عمليات التضليل النظري هذه عمليات تحوي كل عناصر اللؤم والتعمد في إبقاء البلدان الفقيرة والمتخلفة في مواقع الفقر والتخلف لان المنطق انه ليس بالإمكان إعادة الوقت الذي مضى ، وإبقاء البلدان المتخلفة تزداد تخلفاً بينما تزداد البلدان المتقدمة تقدماً على حساب البلدان الفقيرة التي تزداد فقراً بينما تزداد البلدان الغنية غنى . وهذا ما عملت به أوربا طيلة مدة سيطرتها على بلدان إفريقيا وأمريكلا تينية واسيا وتمثلت بشكل خاص في العراق والبلد العربية التي فرض عليها ان تكون اسواقاً مزدوجاً لتمويل الغرب الرأسمالي بالمواد الخام ومواد الطاقة من جهة وتصريف منتجاته الصناعية من الجانب الآخر[٤] .

لقد ظهرت الكثير من البدع الديمقراطية واستعملت البلدان النامية developing countries والبلدان المتخلفة under developed countries مجالاً لتنفيذها مع نوع من حتى السخرية بشعوبها عندما أستعيض عن تسميتها بالبلدان الأقل تطوراً less developed countries [٥] . ومثال ذلك عمليات المبايعة الفردية لحكام الدكتاتورية وتمت عمليات الضغط والإكراه على وجوب المشاركة بها تحت ضغط الأجهزة البوليسية والقمعية . وإجراء عمليات التصويت لرئيس الدولة كمرشح أوحداو محاولات استطع آراء الجماهير مباشرة بواسطة أجهزةالإعم بحيث

يصبح المواطن مكرهاً على ان يجيب بالمديح والثناء على الحكام والا كان مصيره الضياع او استعمال المسارح والفنون والآداب لمصالح النظم الدكتاتورية وفرض الاتجاه الواحد على الناس وقيادتها بالإكراه إلىالتظاهرات التي تهتف للجـ دين وحرمان الشعوب من ولادة القادة الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين والعسكريين وفرض نظم الحكام الدائمين على الشعوب لعشرات السنين حتى ملت الشعوب من الوجوه واصيبت بالخذلان وجميع هذه الأساليب الخالية من السياقات الحرة بين المتنافسين او المذظرات بين الأشخاص بالتاريخ الاجتماعي والسياسي او المناظرات بين البرامج ، وكل ذلك كان يحصل في العراق ولازال يحصل في البلدان العربية تحت سمع وبصر المنظمات الدولية والهيئات العالمية الرسمية دون أدنى احتجاج وكل ذلك كان يحصل باسم الديمقراطية ظلماً وعدواناً حيث لا تمت هذه الإجراءات إلى الديمقراطية بصلة .إذن من المهم معرفة ماهي الديمقراطية وما هو المضمون الحقيقي لها ؟ ومعرفة كيف ان الديمقراطية عملية تنموية ؟ .

١- ماهي الديمقراطية

الديمقراطية هي نظام تتمثل فيه وحدة المظهر والجوهر الحقيقي لمجموعة من المبادئ التي تفرض نفسها عند التحقيق متجاوزة أي فعل مضاد للمضمون مهما كانت قوته كقوة المركز الاجتماعي والمركز المالي والمركز الإداري والمركز السياسي والمركز العلمي والمركز الديني أو أي مركز آخر لأن جوهر الفعل فيه جوهر حقوقي للأفراد والجماعات ، هذا المضمون حدد نفسه بث ث أساسيات حقوقية شاملة تتعلق بالفرد والمجتمع والقانون بحيث يصبح المساس بأي منها موقف (فيه ظلم وفيه تجاوز وفيه عدوان وفيه كسر للقانون) . وبذلك فإن جوهر الديمقراطية يتمثل بالمبادئ التالية ذات الطابع الشمولي الواسع المفتوح على التطور المستقبلي المحتمل والذي يمثل المضمون الحقيقي للديمقراطية [٦]:

أ : المساواة في الحقوق Equality of right

ب : المساواة في المعاملة Equality of treatment

ج : المساواة في الفرص Equality of opportionility

هذه هي الديمقراطية متمثلة بجوهرها أما إطارها المعتمد بها فيتمثل في مجموع التنظيمات المدنية والنقابية والصحفية والبرلمانية التي تمتلك حقوق المراقبة والمتابعة والاحتجاج والتدخل عند أي مساس بالمبادئ الحقوقية الجوهرية للديمقراطية ، وهكذا نجد الديمقراطية في هذا الإطار والمضمون إنما هي عملية تنموية تحقق الانتقال النوعي الأمامي في حياة الفرد والمجتمع وتحقق أداءها الوظيفي الذي يظهر على شكل نوعية أفضل تتميز بوضوح عن الحالة التي سبقت وجودها في مرحلة عدم وجودها وعدم الأخذ بها . ان اخطر ما تتعرض له البلدان النامية ومنها العراق هو محاولة طمس معالم الديمقراطية كمبادئ حقوقية بمحاولة استبدالها بالأطر الشكلية لها على أساس أن تلك الأطر هي الديمقراطية وهذا هو التضليل النظري المشين والخطير [٧].

وقد أصبح واجباً على الحكام والحكومات أن توفر جميع الفرص والمستلزمات الديمقراطية وعلى سبيل المثال لا للحصر نذكر ما يلي :

١. حماية الجماهير الشعبية من الضغوط المادية والنفسية التي يمارسها رأس المال الفردي أو المكانة الاجتماعية التقليدية او الوظيفية لأفراد معنيين .
٢. حماية الجماهير الشعبية من البطالة بتوفير فرص العمل او بالضمان الاجتماعي والصحي والثقافي او بتوفير الكلف الأساسية للحياة لكل فرد في المجتمع Essential Living coots او توفير الغطاء المادي للكثير من المتطلبات الإنسانية الضرورية او إيجاد فرص التمتع المجانية .
٣. حماية أصحاب الدخل القليل بواسطة ضغط وتقليص هوّة الدخل بين المواطنين وفرض النظم الحسابية العلنية والمحاسبة المشددة على المال العام وكيفية التصرف به .
٤. توفير مجالات وفرص الراحة والاستجمام والترفيه وقياس مستويات الرفاهية .
٥. توفير الخدمات المجانية والضرورية وإيصالها إلى الإنسان كالخدمات الصحية والخدمات التسويقية وخدمات النقل وفرص قضاء الحاجات الطبيعية والحياتية الضرورية .
٦. توفير فرص ومجالات التعبير عن الرأي وممارسة الحريات الشخصية وحماية الشعب من ضغط الاعتبارات التقليدية وتحجيمها ضمن حدود معينة.
٧. لقد اعتمدت النظم الحديثة مبدأ وصول الخدمات إلى المحتاجين إليها لا العكس كالخدمات الصحية وخدمات التجارة الجماعية وخدمات المواصـ ت والاتصالات

ان مواقع الديمقراطية الحقيقية ان يعيش الإنسان في مسكن محترمأ ثاث لائق وغذاء كاف وحرية واسعة وان الحكومات هي المسؤولة عن توفير ذلك وعن عجزها فان الشعب جاهز وبالأساليب السلمية والديمقراطية لتنحيتها ومحاسبتها على التقصيرات . هذه بعض المديات الديمقراطية في العصر الحديث والتعبير عنها على وفق مضمونها الصحيح باعتبارها تعني المساواة في الفرص والحقوق والمعاملة .

٢- الديمقراطية عملية تنموية

الديمقراطية كما قلنا بمضمونها الحقيقي تعد عملية تنموية تتحقق في اطار نوعين من الحوافز هي :

أ – الحوافز المادية :-

والتي تسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع .

ب- الحوافز المعنوية وهي :-

- الديمقراطية مصدر للثقة الذاتية بالنفس .
- الديمقراطية مصدر للثقة الموضوعة بالآخرين .
- المشاركة الجماهيرية رادع مباشر .

- الديمقراطية فرصة تحقق الإرادة الجماعية للشعب .
- عزل المخطئين بهدف الإصلاح والمعالجة .
- عزل المنافقين بهدف الإصلاح والمعالجة .
- الديمقراطية فرصة للمبادرة .
- الديمقراطية فرصة لتكوين القدرة على اتخاذ القرار .
- الديمقراطية فرصة للرجوع عن القرار الخاطئ بقرار صائب.
- الديمقراطية فرصة للأداء والفعل والإدارة المدنية .
- الديمقراطية تحقق ردود الفعل السلبية وتكشف عنها وتعالجها .
- الديمقراطية مصدر الأمل في التطلع إلى عالم الحرية الواسع.
- الديمقراطية ضمان لتحقيق التوزيع العادل والمساواة .
- الديمقراطية عملية تنموية تضمن الاستعمال العقلاني للوقت والجهد والإمكانات .
- الديمقراطية فرصة للحوار وحل جميع المشاكل حلاً عقلانياً.
- الديمقراطية فرصة قبول الرأي الأخر.
- الديمقراطية الحرية المطلقة للفرد لا يحدها إلا مصلحة المجموع .
- الديمقراطية منهج للتدريب على الكيفية الإنسانية النوعية حيث يكون الإنسان كمستمع جيد ومتكلم جيد .
- الديمقراطية إيجاد الفرص للمساهمة بعمليات الإنتاج الاجتماعي .
- الديمقراطية السبيل الأمثل للمحافظة على خصائص البيئة الإنسانية .
- الديمقراطية أفضل سبيل للمحافظة على البيئة الحياتية للإنسان .
- الديمقراطية إطلاق للمواهب حيث ظهور القادة في كافة المجالات .

وهكذا يصبح واجباً على الحكومات او الحكام ان تخلق البيئة الديمقراطية في الحياة لأبناء الشعب عبر الاستعمال العقلاني الحكيم لما يتوفر في البلدان من ثروات طبيعية وما ينفذ فيها من خطط وما يقام فيها من مجالات ونشاطات إنسانية وترفيهية وأدبية وفنية وترويحية .

والحاكم العاجز او الحكومة العاجزة يجب ان تنحى بالإرادة الشعبية الحرة او عبر تدخل القوى الديمقراطية العالمية النزيهة لإجبار الحكام الدكتاتوريين على القيام بعمليات الإصلاح والتطوير او التنحي .

ان سمات العصر الحديث يجب ان تسود سكان الأرض أجمعين ويجب ان ترتفع راية التقسيم العادل للثروة الطبيعية ، ويجب ان يلعب التحضر دوره ، والحضارة والعلم والتكنولوجيا الحديثة دورها في خدمة الإنسان بصرف النظر عن مواقع وجوده وان الانتكاسة كبيرة على البشرية وحضاراتها ان تستمر حالة المعاناة القاسية على أجزاء من سطح الأرض بينما تعيش أجزاء أخرى في تخمة كبيرة من الرفاهية والحياة السعيدة والضمانات الحياتية .

ثالثاً- الدليل النظري للتنمية

ومثلما تعرض مفهوم الجغرافية والديمقراطية وغيرها من المفاهيم الكثيرة إلى التزوير وتحت حماية عمليات التثقيف على الخطأ فيها ، تعرض مفهوم التنمية أيضاً حيث أن المفهوم السائد عنها مفهوم خاطئ لا ديمقراطي بينما المفهوم الصحيح لها مفهوم ديمقراطي واضح يقود إلى نتائج تنموية صحيحة بينما المفهوم الخاطئ لا يقود إلى التنمية ، وحيث انه لا توجد هناك نظرية واحدة في العالم يمكن اعتمادها على أنها نظرية يمكن بواسطتها تحقيق التنمية ، فإن ما يدور في الفكر السياسي والصحفي والاقتصادي عن التنمية خطأ يقود إلى أخطاء .

فالتنمية كلمة جامعة لا تعني مجرد خطة وبرنامج او مشاريع للنهوض بحياة الشعوب اقتصادياً واجتماعياً وإنما تعني بها ايضاً كل عمل إنساني بنّاء في جميع القطعات وفي مختلف المجالات وعلى كافة المستويات [٨] . فإذا كانت الخطط صحيحة وكان تطبيقها صحيحاً فإن النتائج ستكون إيجابية وتحقق التنمية ، أما إذا كانت الخطط خاطئة وتطبيقاتها خاطئة فإن النتائج ستكون سلبية وما يتحقق هو التخلف وهذا ما حصل ويحصل في البلدان النامية بشكل عام ومنها العراق بشكل خاص ذلك أن الخطط تستعمل حسب مجالاتها الوقت والجهد والإمكانات المتوفرة فإذا كانت النتائج إيجابية كانت هناك التنمية أما إذا تمت عمليات استه ك الوقت والجهد والإمكانات وكانت النتائج سلبية فان التخلف هو المتحقق وليس التنمية ، والنتائج يتم تقويمها على أساس ما فيها من كلف اقتصادية وكلف اجتماعية مما يستدعي نتائج على شكل عائدات اقتصادية وعائدات اجتماعية وذلك وفق قواعد التحليل الاقتصادي الاجتماعي – Cost Benefit analysis والنتائج الإيجابية تأتي بفوائد اقتصادية واجتماعية شاملة ونوعية ووظيفية على مستوى الإقليم كله فتكون التنمية قد تحققت ، أما ضياع الوقت واستهـ ك الجهد وحرق الإمكانات فـ يعني على الإطـ ق شيئاً من التنمية ، ويتوقف الآمر حقيقة على القيادات السياسية والإدارية للعمليات التخطيطية ولتطبيقاتها وتقويم نتائجها .

حيث تبرز السمات الديمقراطية للتنمية وبالأشكال التالية [٩]:-

١. فرصة العطاء من الوقت والجهد والإمكانيات .
٢. المشاركة الجماعية في الإنتاج الاجتماعي .
٣. المساهمة بالجزء والانتفاع من الكل .
٤. التنمية مصدر لتحسين نوعية الإنتاج .
٥. التنمية مصدر لتقليل كلفة الإنتاج .
٦. التنمية ضمانات مستقبلية :
   أ – للأطفال تحت سن العمل .
   ب – للشيوخ فوق سن العمل .
٧. التنمية مصدر للرفاه ومعالجة الحسد والتأ ثير السلبية للمنافسة غير الحرة .
٨. التنمية فرصة للمنافسة الحرة والتسابق على العطاء للآخرين .
٩. التنمية عمليات إصـ ح ذاتية للفرد وموضوعية للمجتمع .

١٠. التنمية إشباع حقيقي للحاجات الغرائزية الإنسانية .
وهكذا يتبين المضمون الديمقراطي للتنمية ووفق النموذج أدناه:-

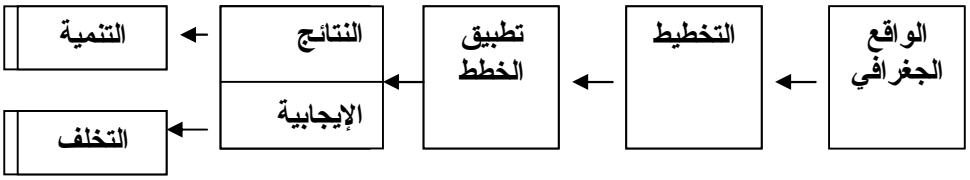

أن التحدي الجديد للإنسان ومعالجات التخطيط من اجل التنمية والديمقراطية تستوجب العمل بمتطلبات وتوجهات النمذجة المركبة ثلاثياً في وقت واحد (E3 Modelling) ، حيث تتمثل في الاقتصاد Economy ، والطاقة Energy ، والبيئة Environment ،لل التوجه الصحيح لبناء مستقبل العراق من خلال إقامة الجمهورية الديمقراطية العراقية يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار اعتمادها على احدث المنطلقات العلمية الجديدة التي أبدعها العلماء والمفكرون [١٠] .

ان التنمية يمكن ان تتحقق عبرالإخلاص الوطني والكفاءات الحقيقية وعبر الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ومن خلال الحرص الشديد والاستعداد للخدمة العامة وعبر التخلص من الضغوط البوليسية والباطنية التي تمارسها العوامل الباطنية وأجهزتها المختلفة ووكالاتها الاستخبارية وإغراءاتها المالية ، ان تطوير إمكانيات زيادة إنتاجية أي عنصر من عناصر الإنتاج واجباً على الإدارات العامة وأمانة في رقاب القادة الإداريين والسياسيين سواء زيادة إنتاجية وحدة العمل البشرية او وحدة العمل الميكانيكية . ويجب العمل على إنهاء أي مظهر من مظاهرالاستغلال والظلم والاضطهاد المادي والمعنوي لأي من أبناء الجنس البشري ، وتلك من واجبات حكومات وأنظمة الحكم الرسمية إن كانت قائمة علىالإخلاص والكفاءة والنزاهة والقيم المعنوية .

رابعاً : المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية

تعد المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية أهم العناصر التي تحدد نوعية الحياة الحضرية في المدن والإقليمية في الأقاليم والريفية في القرى ، لذلك فإن ضمانات الحياة الاقتصادية وضمانات الحياة الاجتماعية تحدد بشكل مباشر خصائص نوعية الحياة حيث تبرز دلالات التطور الاقتصادي في نظم الحياة الاجتماعية وعلاقتها وتكشف عن مستوى الأداء الوظيفي للمتغيرات التنموية التي تتقرر في ضوئها نوعية الحياة التي يحياها السكان في الموقع المحدد ، حيث تتوضح النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم وتتحكم بالكيفية التي تساس الشؤون العامة فيها في ضوء المبادئ الأساسية للديمقراطية والتي تتمثل في المساواة في الحقوق والمعاملة والفرص . والمؤشرات الاجتماعية والمجتمعية لنوعية الحياة في التنمية هي[١١]:-

١. العملية الديمقراطية	1-Democratic process
٢. المشاركة الجماهيرية	2-Public participation
٣. الصحة	3 - Health
٤. حق الاختيار في الحياة	4 - Choices in life
٥. السكن	5 - Housing
٦. الضمان الاقتصادي	6- Economic Security
٧. التعليم	7 - Education
٨. تخطيط استعمالات الأرض	8 - Land use planning
٩. كلف الحياة الأساسية	9 - Essential living costs
١٠. الفرص الاقتصادية	10-Economic opportunity

ان واقع الحال القائم The Existing situation هو الذي تنطلق منه كافة العمليات التخطيطية التي يتم تطبيقها في الإقليم حيث تظهر النتائج الايجابية في مجال التنمية بصيغة واقع جديد يتحقق ليصبح من جديد بعد انتهاء المديات الزمنية للتخطيط القصير المدى أو المتوسط المدى أو الطويل المدى [١٢] . حيث يصبح هذا الواقع الجديد هو الواقع القائم الذي تنطلق منه الخطط في مختلف المديات الزمنية في المراحل القادمة وهكذا تتحقق نوعية الحياة الإقليمية الحضرية والريفية وفي ضوء معاييرها أعه تكون التنمية قد تحققت وبدن هذه المعايير لا توجد تنمية وانما استهك وتخلف .

ان معالم التطور والحداثة والحضرية والتحضر بالمعايير الحضارية أصبحت واضحة للعيان في جميع المجالات التي يقضي الإنسان فيها حياته في المستوطنات الحضرية والمستوطنات الريفية . وحيث تتوفر فرصة الراحة والاستجمام وقضاء وقت الفراغ والنشاطات الخارجية والسياحية والثقافية والفنية وفرص معالجة الفراغ وتوفير فرص تجديد الطاقة وتصريف الإتعاب بعد يوم عمل . والتخلف وحده هو الذي يقاوم دخول مجتمعاتنا هذا النوع من الحياة السعيدة [١٣].

خامساً : القدرة على الإنجاز

بعض الناس يسيئون فهم القدرة على الانجاز ويعتبرون أنها تتطلب الاندفاع او العناد او الفضاضة وهذا خطأ ، فالقدرة على الإنجاز هي الشجاعة ، والمثابرة ، والمهارة ، والذكاء وتتحقق من خل :-

١- أخذ المبادرة لصنع الأحداث .
٢- التفكير في الحلول .
٣- التصرف .

ولهذا في مسألة يتبارى الثوريون في كل مكان بينهم كمناضلين و كحلقات منظمة ومنتظمة على طريق النضال ، بينهم وبين الآخرين الذين هم خارج دوائر التنظيمات

الشعبية وصفوفها المناضلة عبر النضال الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي ، ذلك لأن القدرة على تحقيق الأشياء والإبداع والدقة في استعمال الوقت والجهد والإمكانيات تمثل جزءاً أساسياً في العملية الثورية لأن ذلك يتطابق علمياً مع حركة التطور والتقدم من خ ل العـ قة باستعمالات الوقت Time planning وباستعمالات الجهد العضلي والعقلي والآلي وباستعمالات الإمكانات المادية والمعنوية والثقافية مدخلين في الحسابات مسألة الكلف الاقتصادية Economic costs والكلف الاجتماعية Social costs عبر حساب كلفة الوقت Cost of time وكلفة المسافة Cost of distance وكلفة عائدات أي عنصر من عناصر الإنتاج حيث أن التوجهات تنطلق من تحديد البدائل Alternativesالمختلفة عند مواجهة مدة زمنية محددة قد تكون قصيرة المدى Short term او متوسطة المدى Medium term أو طويلة المدى Long term ، حيث يتم بين مدةوأخرى حساب المدخ ت Inputs التي تم وضعها لإنجاز شيء ما وتتعادل بالمخرجات outputs التي تحققت بالقياس إلى ما يمكن تحقيقه او ما كان بالإمكان تحقيقهوما تحقق فعـ ً على صيغة عائدات اقتصادية Economic Benefits وعائدات اجتماعية Sociel Benefit في عملية تقويم Evaluation علمية دقيقة عبر الاعتماد على التحليل الاقتصادي الاجتماعي cost –benefit analysis .

إن الإنجازات التي تتحقق على الصعيدين الديمقراطي و التنموي وعبر تراكماتها الكمية التي تقود بالضرورة إلى التغيرات النوعية في واقع الحياة الإقليمية هي الحكم الفصل على ما يمكن تسميته بالنجاح أو الفشل وبالتالي الحكم على إدارته Management إن كانت صالحة وناجحة أو طالحة وفاشلة وما سوف يترتب بالضرورة من متطلبات الثواب والعقاب ، بروح العدل والمساواة بالفرص والمساواة بالحقوق والمساواة بالمعاملة [١٤].

ان دقة النظم الحسابية هي الحكم الفصل والشاهد الذي لا يقبل الخطأ والصواب إلا عندما تتدخل فيه عمليات التزوير ونواقص النزاهة ونقصان الأمانة وتدهور الإخـ ص وتدخل العوامل الباطنية the under ground factors التي تتدخل على النطاق الواسع وبأشكال مختلفة ، ولقد جاء في القرآن الكريم دليل نظري لايأتيه الشك من أمامه أو من خلفه { وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ } (البقرة:١٤) ومن عمليات التقويم هذه تمت عمليات إسقاط السلوك الانتهازي الذي يعتمد على اللفظية الكـ مية حيث كثيراً ما يجد الأدعياء مواقعهم فيها وهنا أكد القرآن الكريم مرة أخرى بدليل نظري أخر حذر من هؤلاء اللذين يحاولون اعتماد اللفظية الدعائية والإعـ مية حيث قال تعالى {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ } (البقرة:٢٠٤) وفي مجال آخر جاء في القرآن الكريم بسبق زمني كبير قبل أن يصنع العلم الحديث العـ قة بين النظرية والتطبيق theory and practice حيث يتوجب في

السلوك الديمقراطي وفي سلوك التنمية وجوب الانتقال من النظرية إلى التطبيق بهدف وحدة النظرية والتطبيق .

والذي جاء في القرآن الكريم واضح دون أي التباس { يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون }.

أن نظم الحياة الديمقراطية في السياسة والاقتصاد تلعب دوراً أساسياً في عمليات تحفيز العمليات الإنتاجية بحيث تأتي عملية تخصيص وقت محدد يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً أو فصلياً أو سنوياً كعطل وتوقف عن العمل ، إنما يمثل ذلك مدة تصريف لـ تعاب المتراكمة من جراء العمل وتجديد للطاقات الإنسانية لاستقبال مدة عمل وعطاء كبير من الجهد والإمكانات حسب الحدود الزمنية لمدة العمل ومدة الراحة التي ترتبط بها ، لقد أخذ العالم بمبدأ ديمقراطية استعمال وقت الإنسان من اجل التنمية حيث أصبح ضرورياً ان تقسم مدة العمل يوماً أو أسبوعا أو شهرا أو سنة علثى ثة أجزاء هي :

١- فترة لبذل الجهد العضلي والعقلي وتراكم الإتعاب .

٢- فترة لتصريف الإتعابالمتراكمة خ ل فترة العمل المحددة .

٣- فترة لتجديد الطاقة والقدرة على الإنجاز فيما يتبقى من الفترة المحددة للعمل المقبل.

ان عمليات تخطيط القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأساسية كالزراعة والصناعة والقوى العاملة في القطاعات الـ أساسية الأخرى تستدعي مستويات عالية من التنظيم والدقة وحسابات العمل والتشغيل الدقيق لوحدات العمل البشرية في الزراعة والصناعة ذات ع قة عضوية وحيوية بالإنتاج والإنتاجية في الصناعة والزراعة على حد سواء[١٥] .

سادساً :-المركزية والـ مركزية في التخطيط من أجل الديمقراطية والتنمية

إنها مسألة عامة في كيفية إدارة شؤون الديمقراطية وفي كيفية إدارة شؤون التنمية، ذلك لان عمليات التنسيق بين القطاعات المختلفة والنشاطات المختلفة ذات الع قة بالتوجهات الديمقراطية والتنموية يجب أن تتحقق من خ ل العمليات التخطيطية والعمليات الديمقراطية بالشكل الذي يختصر كثيراً في الكلف الاقتصادية والاجتماعية ذات الع قة بالوقت والجهد والإمكانات ويفسح المجال لإضافات جديدة على العائدات الاقتصادية والاجتماعية ولا يتحقق ذلك إلا من خ ل إدارة مركزية لأية خطة مكانية لأن النشاطات التي يتم التخطيط لها في إقليم محدد ترتبط بالضرورة القصوى بما في ذلك المكان من ، ظواهر طبيعية ، وظواهر بشرية ، وظواهر اقتصادية . والمسؤولية الكاملة تقع على القوى التي تتحمل المسؤوليات السياسية في إدارة العمليات التخطيطية التي حددت بالأساس أهمية المتابعة عبر الدائرة التخطيطية Planning cycle .

ويمكن أن نوضح ذلك فيما يتعلق بالمركزية ولا مركزية وعلى النحو التالي :-

تؤدي القيادة التخطيطية دوراً رئيساً في كافة المراحل التي تجريها العمليات التخطيطية Planning processes منذ البدء حتى المراحل النهائية وبسبب شمولية

العملية التخطيطية حتى في مواقعها الجزئية من حيث عـ قاتها الضرورية خارج نطاقها المحدد ، أصبحت المركزية في التخطيط Centralization من المهام الأساسية في التخطيط . ومعنى المركزية في هذا المجال هو حصر المسؤولية التشريعية والتنفيذية ذات العـ قة بالتخطيط ومن ثم تتحمل مباشرة مسؤولية القرار التخطيطي decision making من حيث الجوانب النظرية والتطبيقية [١٦] . وتكون النتائج المترتبة على العملية التخطيطية أحسن معيار لذلك القرار ، واحسن وسيلة للكشف عما هو سلبي او ايجابي في العملية التخطيطيةفضـ عن كون النتائج المترتبة يمكن ان تؤدي دوراً كبيراً كمؤشر ، لمستقبل تلك العملية التخطيطية ، من حيث تعميمها .. او إلغاؤها او تعديلها .

اما الـ مركزية Decentralization فهي غير جائزة في العملية التخطيطية برأينا . وقد يجوز في التطبيق العملي تبعاً لماهية القرار باعتبارها إيالـ مركزية يمكن او تؤدي دوراً في تسهيل العملية التنفيذية [١٧] ، وتقليص مراحل تناقل طلـ حيات وتوسيع مجال الصـ حيات بالنسبة للمشرفين والقائمين على العملية التطبيقية باعتبارهم (المنفذين) مسؤولين امام الجهات الأعلى ، ولكنها بنفس الوقت أكثراحتكاكاً بالواقع التطبيقي وتطوراته والأكثر قدرة على تـ في النواقص التي تظهر مباشرة دون فسح المجال للإ ثارة السلبية ومضاعفاتها خاصة ان التطبيق العملي لأي مشروع plan لا يمكن ان يأتي مطابقاً تماما لما سبق التنظير وذلك للأسباب التالية :

١- احتمال وجود الخطأ في المعلومات النظرية والرقمية والإحصائية Data and information التي اعتمدت في وضع الخطة .

٢- صعوبة التنبؤ forecasting الصحيح تماماً لمستقبل وتطور الحقائق المستعملة في العملية التخطيطية.

٣-. صعوبة حساب كافة النشاطات الإنسانية المطلوب استعمالها في العمليات التخطيطية كافة .

وحيث ان العملية التخطيطية مهمة وشاملة وينبغي ان تحقق نتائجها الايجابية على كافة المستويات وفي مختلف جوانب الحياة وعبر تكامل إشكالياتـ ثيرات تلك النتائج وأسبابهافان المخطط ينبغي ان يكون عقـ شاملاً Comprehensive عند مواجهته لأية مهمة تخطيطية وان العملية التخطيطية ينبغي ان تأتي شاملة ومتوازنة وموحدة .

سابعاً : شروط القيادة السياسية للديمقراطية والتنمية الديمقراطية

تلعب القيادة السياسية والإدارات التنموية دوراً مركزياً أساسيا في تحقيق عملية الوحدة بين الديمقراطية كعملية تنموية وبين التنمية كعملية ديمقراطية لأنها الإدارة المَوحدة والمُوحِدة لكلى الجناحين . ذلك لأنها تتعامل مع جميع أبناء الرعية وهي مسؤولة مسؤولية كاملة عن واقع الحال الذي يعيشون به وعن مستوى الخدمات التي يتمتعون بها وعن نوعية حياتهم الحضرية والريفية والمحلية والإقليمية.

وحتى تستطيع أي قيادة من تحقيق هذا الدور فان هناك العديد من الخصائص والصفات والمميزات يجب أن تتوفر في القائد كمسؤول أول وبكافة القادة الآخرين حسب تسلسلهم وبكافة القادة الإداريين وحديث الرسول العربي العظيم محمد(ﷺ) في هذا المجال واضح ومعروف كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته يوم القيامة)) .
ومن هذا المنطلق فان المسؤولية عن الرعية في الحياة الحاضرة ضرورية جداً في مسالة تحقيق العقة بين الديمقراطية والتنمية لأنهما مسألتان متصلتان بالحرية الإنسانية من جهة وبحق الإنسان في إشباع غرائزه ومتطلباته الحياتية وسد كامل خدماته الصحية والتعليمية والاجتماعية عامة وحتى تكون القيادة قادرة على تحقيق هذه الأدوار وخاصة في البلدان النامية كالعراق يجب أن تتوفر بها شروط كثيرة . خاصة وان بلادنا خضعت لاستعمار العثماني مطويلة من الزمن ثم بعد ذلك جاء الانجليز وزرعوا ما زرعوا في العراق من الأمور التي تخدم مصالحهم ثم في عام ٢٠٠٣ جاء الاحتلال الأمريكي بالإضافة إلى محاولات القوى الإقليمية وكلها تسعى للهيمنة وشراء الذمم وإسقاط النفوس وإيقاعها بالارتكاب الذي يقود إلى الخنوع وذلك مقابل فوائد حياتية شكلية بسيطة ولكنها في بعض الأوقات تمثل قيوداً تكبل أصحابها فكرياً وعضلياً وعقلياً ونفسياً وعند أية مخالفة أو خروج من قبل العناصر الخانعةنهإا تدفع ثمن ذلك باهضاً . وذلك وفق نظرية جيوبولتيكية في التنمية السياسية تتكون من الرباعية التالية :

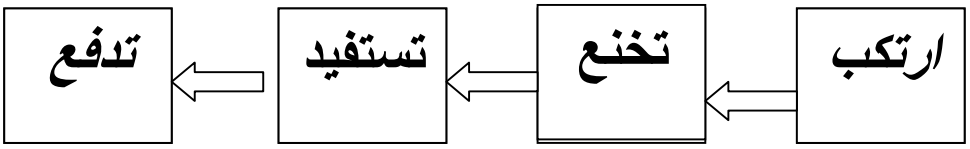

أما الشروط التي يجب ان تتوفر في القيادات السياسية و التنموية في العراق (رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ، الوزراء) وكافة المواقع القيادية البرلمانية والإدارية العامة بدرجات مختلفة فهي :
- القيادة يجب أن تعمل من اجل بناء الجمهورية الديمقراطية العراقية والمحافظة عليها لصالح كافة أبناء الشعب وجميع تراكيبه القومية والدينية والسياسية والاجتماعية
- القيادة يجب أن تحقق الجمهورية الحديثة المتحضرة والمتطورة التي تضمن الاحترام المطلق لكافة المقدسات والأديان والمعتقدات والطوائف والطقوس .
- يجب ان تعمل القيادة على الحفاظ على العلاقات مع دول العالم والاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجيا وتجارب البناء والتحضر المتميز بنوعيته المتميزة .
- القيادة حرب على الدكتاتورية و العنصرية و الطائفية والنزعة القومية التعصبية الضيقة .
- القيادةإخ ص وطني وكفاءات سياسية و علمية وإدارية وقيادية .
- القيادة تفكير وإبداع وإقناع وعطاء والتزام و وفاء و قدرات على تقديم الشخصيات الصحيحة و وضع التوجيهات و المعالجات الناجحة .

- القيادة فحص جغرافي و تاريخي و اجتماعي تفصيلي لعناصرها
- القيادة ولاء للوطن وشجاعة وثقة عالية بالنفس .
- القيادة انتصارات في مناظرات ديمقراطية مع المتنافسين حية و حرة بالصورة والصوت امام الشعب الذي هو الحكم .
- القيادة استعداد للقبول بالمحاكمات الجماهيرية العلنية وقبول حساب الجماهير وتدخلها المباشر لتعديل الأخطاء وحقها في الاحتجاج عليها بكافة طرق المقاومة السلمية وفرض الرجوع عنها جماهرياً .
- القيادة إيمان بالعدل و المساواة في الحقوق و الحريات الإنسانية بين المواطنين كافة .
- القيادة استعداد للعطاء في الوقت والجهد والإمكانات للمصلحة العامة وليس الأخذ او الترف على حساب الشعب .
- القيادة قدرة على الإبداع و التشخيص و المعالجة والقدرة المتميزة في اتخاذ القرار والعدول عن القرار الخاطئ بسرعة و اتخاذ قرار جديد يعالج الأخطاء إذا وقعت .
- القيادة رؤية دقيقة للمستقبل والقدرة على وضع التوجهات المستقبلية والتخطيط لها .
- القيادة تقويم اقتصادي اجتماعي يوازن بين الكلف والعائدات الاقتصادية والاجتماعية .
القيادة حسابات علنية و ثائقية تفصيلية مسجلة وبحرص شديد على الأموال العامة وكشف لأية فضيحة مالية او اقتصادية اوأخ قية ومعاقبة المرتكبين وكشف الجذور الباطنية لعمليات التخريب المتعمدة ومتابعة المخطط لها والمدرب والممول والمنفذ.
- القيادة عفة ونزاهة وشعور بالحرية .
-القيادة إشراك الأكثرية المطلقة من الشعب المتمثلة بالعمال والف حين والطلبة والمثقفيوالكسبة من ك الجنسين الذكري والأنثوي ويتحقق ذلك من خ ل التنظيمات المدنية والمنظمات النقابية والمهنية والجمعيات الاجتماعية وانتقاء الذين يحصلون على تزكية المحلة والقرية وموقع العمل .
-القيادة التزام وانتماء وولاء للوطن والشعب عامة وليس تكت ت طائفية او قومية لا تمثل او تعبر عن مصالح العامة من الشعب منعمال وف حين ومثقفين وكسبة .
- القيادة ليست وجوهاً عابسة مكفهرة ومرعوبة بل وجوهاً باسمة بالأمل من داخلها وحب الشعب والوطن وتطفح على سماتها الثقة بقيادة المسيرة إلى التحضر والتقدم والحدا ثة والارتقاء العلمي والاجتماعي .
– القيادة تكليف و ليس تشريف وعطاء و ليس أخذ او طمع او استئثار وهي تضحية و صدق وأمانة والتزام ومناظرات ديمقراطية في المبادئ والإمكانات والقدرات .

لقد أتعبت الشعوب بالعاجزين عن إمكانية التفكير والكتابة والإلقاء وشبعت من هؤلاء اللذين عليهم قراءة ما يكتب لهم و تنفيذ ما يخطط لهم و الاستجابة للتوجيهات الوافدة إليهم و المصابين بأخطر أنواع الأمية و هي الأمية الوظيفية Functional

illiteracyالتي تظهر بمعالم التخلف والعجز عن الأداء الصحيح والعاجزة عن مخاطبة الجماهير وتحفيزها واستثارة همومها .

الخاتمـــة :-

لقد استنفذت من عراقنا الحبيب الكثير من التوجهات policies على هيأة إستراتيجيات وخطط عكسية Anti-planning أدت إلىإستهـ ك الوقت والجهد والإمكانات دون ان تحقق شيئاً في مجال الديمقراطية او مجال التنمية بل ساهمت في تلويث البيئة وتحطيم قدرة الإنسان والأرض والزمن والإمكانات على الإنتاج ، ومن الأمثلة الحيوية على ذلك المخططات الأساسية للمدن العراقية التي أخذت بمبدأ التطور الأفقي للمدن الذي قاد ويقود إلى النزيف الحضري الذي جعل من المدن العراقية مدناً مشوهة لا تظهر عليها أي معالم حضرية ، ومن الصعب بمكان ان تتوفر أية قدرة على الاستجابة لمتطلبات الوصول والقرب Nearness والراحة والترفيه والاستجمام فيها مما يستدعي وقف العمل بتلك التوجهات والإستراتيجيات والخطط واستبدالها بما يضمن حياة حضرية للإنسان وتوفير الخدمات الحياتية وتطوير القدرة على الإنتاج وتحقيق الديمقراطية كعملية تنموية والتنمية كعملية ديمقراطية .

الهوامش

(١) عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ج ٢ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٣٦ – ١٠٣٧ .

(٢) التعدد العرقي والديني في بناء عراق المستقبل ، قناة الجزيرة الفضائية على الموقع : www.aljazeera.net

(٣) سعدي محمد صالح السعدي ، بعض المفاهيم الايدلوجية السائدة ذات الفعل السلبي السلبي وبدائها ذات الفعل السياسي الايجابي لصالح الثورة العربية المعاصرة ، بحث في التنمية الثقافية العربية ، الندوة العلمية لتطوير الفكر القومي العربي . ١٩٨٥ ، اعد بتكليف المجمع العلمي العراقي ومركز دراسات الوحدة العربية بحث غير منشور ، ١٩٨٥ .

(٤) سعدي محمد صالح السعدي ، التنمية والهوة الاغائية والمصير العربي ، بحث في تخطيط التنمية العربية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، العدد ٤٨ ، ٢٠٠١ ، ص ١٠ – ٢٣ .

(٥) لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد صالح عبد القادر ، المدخل الى التخطيط الحضري والإقليمي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ١٩٨٦ ، ص ١٩ – ٢١ .

(6) Noris, Robert E.(1982), Geography An introductory perspective, page 364, library of congress catalog card number 81-82716, printed in the united state of America, 1982.

(٧) عزيز جبر شيال ، معنى الديمقراطية ومعوقات قيامها (العراق نموذجاً) ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية،العدد١،٢٠٠٥،ص ١٤٢ .

(٨) عدنان مكي عبد الله البدراوي فـ ح جمال معروف العزاوي، التنمية والتخطيط الاقليمي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية التربية ،١٩٩١ ، ص ٢٥ .

(٩) مقابلة مع الأستاذ الدكتور سعدي محمد صالح السعدي ، أستاذ التنمية والتخطيط ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، بتاريخ : / / ٢٠٠٦ .

(10) Capros P. Integrated Economy –Energy- Environment through, Electricity, Health and Environment comparative assessment in support of Decision making, proceeding of an international symposium, Vienna 16-19 October 1995, pp. 343-365, international Atomic Energy Agency, Vienna , 1996, printed by the TAEA in Austria, June 1996.

(١١)سعدي محمد صالح السعدي ، التخطيط الإقليمي نظرية وتوجه وتطبيق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .، ص ١٠٠-١٠٦ .

(١٢) لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد صالح عبد القادر ، مصدر سابق ، ص ١٧ - ١٨ .

(13) Patmore J.A. (1973), Recreation, through Evaluating Human Environment, Essays in applied geography pp. 225-245 Edioted by John A. Dawson and John C. Doomkamp, Edward Arnold, printed in the pitman press Bath, Great Britain 1973.

(١٤) مقابلة مع الأستاذ الدكتور سعدي محمد صالح السعدي ، أستاذ التنمية والتخطيط ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، بتاريخ : / / ٢٠٠٦ .

(15) Grijns A. and P.Slot , Ministry of Agriculture and Fisheries, Utrecht (1979), problems of the agricultural development of less favored areas in Europe pp. 121-131, pergamon press, published for the united Nations, printed in Great Britain by page bros (Norwich) Ltd. Oxford Great Britain 1979 .

(١٦) مالك الدليمي ومحمود والعبيدي ،التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢٩ .

(١٧) عدنان مكي عبد الله البدراوي وفالح جمال معروف العزاوي ، التنمية والتخطيط الاقليمي ، مصدر سابق ، ص ٦٦ .

المصـــادر العربية

القرآن الكريم

١. البدراوي ، عدنان مكي عبد الله و العزاوي فالح جمال معروف ، التنمية والتخطيط الإقليمي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ١٩٩١

٢. السعدي ، سعدي محمد صالح ، بعض المفاهيم الأيدلوجية السائدة ذات الفعل السلبي السلبي وبدائها ذات الفعل السياسي الايجابي لصالح الثورة العربية المعاصرة ، بحث في التنمية الثقافية العربية ، الندوة العلمية لتطوير الفكر القومي العربي . ١٩٨٥ ، اعد بتكليف المجمع العلمي العراقي ومركز دراسات الوحدة العربية بحث غير منشور ، ١٩٨٥ .

٣. السعدي ، سعدي محمد صالح ، التخطيط الإقليمي نظرية وتوجه وتطبيق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بيت الحكمة ، جامعة بغداد ،١٩٨٩ .
٤. السعدي ، سعدي محمد صالح ، التنمية والهوّة الاغائية والمصير العربي، بحث في تخطيط التنمية العربية – مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد. العدد٤٨ ، ٢٠٠١ .
٥. السعدي ، عباس فاضل ، جغرافية السكان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ج ٢ ، ٢٠٠٢ .
٦. شيال ، عزيز جبر ، معنى الديمقراطية ومعوقات قيامها (العراق نموذجاً) ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، العدد١ ، ٢٠٠٥ .
٧. عبد القادر ، محمد صالح ، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ١٩٨٦
٨. الدليمي ، مالك والعبيدي محمود ،التخطيط الحضري والمشكـ ت الإنسانية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

المصادر الأجنبية

1-Capros P. Integrated Economy –Energy- Environment through, Electricity, Health and Environment comparative assessment in support of Decision making, proceeding of an international symposium, Vienna 16-19 October 1995, , international Atomic Energy Agency, Vienna , 1996, printed by the TAEA in Austria, June 1996.
2-Grijns A. and P.Slot , Ministry of Agriculture and Fisheries, Utrecht (1979), problems of the agricultural development of less favored areas in Europe, pergamon press, published for the united Nations, printed in Great Britain by page bros (Norwich) Ltd. Oxford Great Britain 1979
3- Noris, Robert E.(1982), Geography An introductory perspective, , library of congress catalog card number 81-82716, printed in the united state of America, 1982.
4- Patmore J.A. (1973), Recreation, through Evaluating the Human Environment, Essays in applied geography Edioted by John A. Dawson and John C. Doomkamp, Edward Arnold, printed in the pitman press Bath, Great Britain 1973.

لمقابـ ت الشخصية
١- مقابلة مع الأستاذ الدكتور سعدي محمد صالح السعدي ، أستاذ التنمية والتخطيط ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، بتاريخ : ١٣/٣/ ٢٠٠٦ .
٢- مقابلة مع الأستاذ الدكتور سعدي محمد صالح السعدي ، أستاذ التنمية والتخطيط ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، بتاريخ : ٢٩ /٣/ ٢٠٠٦ .
الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)
١- التعدد العرقي والديني في بناء عراق المستقبل ، قناة الجزيرة الفضائية على الموقع :
www.aljazeera.net